

Distr.: General
16 August 2017
Arabic
Original: English

المجلس



الدورة الثالثة والعشرون

كينغستون، ٧-١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧

تقرير موجز من رئيس مجلس السلطة الدولية لقاع البحار عن أعمال المجلس خلال دورته الثالثة والعشرين

١ - عُقدت الدورة الثالثة والعشرون لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار في كينغستون في الفترة من ٨ إلى ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧.

أولا - إقرار جدول الأعمال

٢ - في الجلسة ٢٢٣ المعقودة في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٧، أقر المجلس جدول الأعمال لهذه الدورة (ISBA/23/C/1).

ثانيا - انتخاب رئيس المجلس ونواب الرئيس

٣ - في الجلسة نفسها، انتخب المجلس أرييل فرنانديز (الأرجنتين) رئيسا للمجلس للدورة الثالثة والعشرين. وفي وقت لاحق، وإثر مشاورات أجرتها المجموعات الإقليمية، انتخب المجلس ممثلي الجزائر (مجموعة الدول الأفريقية) وسنغافورة (مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ) وبولندا (مجموعة دول أوروبا الشرقية) وكندا (مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى) نوابا للرئيس.

ثالثا - تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

٤ - في الجلسة ٢٢٨ المعقودة في ١١ آب/أغسطس، أبلغ أمين عام السلطة المجلس بأن وثائق تفويض رسمية صادرة عن رؤساء الدول أو الحكومات أو وزارات الخارجية أو أشخاص مأذون لهم من وزراء الخارجية قد وردت من أعضاء المجلس البالغ عددهم ٢٨ عضوا التالية أسماءهم: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنما، وبولندا، وتشيكيا، وترينيداد وتوباغو، وتونغا، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وسنغافورة، وشيلي، والصين، وغانا،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وفرنسا، والكاميرون، وكندا، وكوت ديفوار، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، وهولندا، واليابان. وقُدمت أيضا خمس رسائل تفويض عن طريق الفاكس في شكل مذكرات شفوية موقعة بالأحرف الأولى موجهة من وزارات أو سفارات أو بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة أو لدى السلطة الدولية لقاع البحار أو مكاتب أو سلطات حكومية أخرى من ألمانيا، وإندونيسيا، وأوغندا، وفيجي، ونيجيريا.

٥ - ووفقا للمادة ١٨ من النظام الداخلي للمجلس، قُدمت وثائق تفويض من الاتحاد الأوروبي وأعضاء الجمعية البالغ عددهم ٢٥ عضوا التالية أسماءهم والذين ليسوا من أعضاء المجلس ولكن يحق لهم أن يشاركوا في جلساته عملا بالمادة ٧٤ من نظامه الداخلي، وهؤلاء الأعضاء هم: إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا، وتايلند، وتوغو، وتوفالو، وجزر كوك، والسنغال، وعمان، وغيانا، والفلبين، وكوبا، والكويت، وكينيا، ولبنان، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموزامبيق، وميانمار، وناورو، والنرويج، ونيوزيلندا.

رابعا - انتخاب ملء شواغر في اللجنة القانونية والتقنية

٦ - في الجلسة ٢٢٣، انتخب المجلس غاستون فرنانديز مونتيزو (شيلي)، وألفونسو مارتينيز روز (المكسيك) وبيوتر نواك (بولندا) ملء شواغر في اللجنة القانونية والتقنية نشأت عن استقالة مونتسيرات غونزالس كاريو (شيلي) وألفونسو أسينسيو - هيريرا (المكسيك) ورشارد أندري كوتلينسكي (بولندا)، على التوالي للفترة المتبقية من ولايتهم (انظر <http://undocs.org/ar/ISBA/22/C/4>).

خامسا - تقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة

٧ - في الجلسة ٢٢٤، المعقودة في ٩ آب/أغسطس، أحاط المجلس علما بتقرير الأمين العام عن حالة عقود الاستكشاف والمسائل ذات الصلة (ISBA/23/C/7).

سادسا - تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار والمسائل ذات الصلة

٨ - في الجلسة ٢٢٤ أيضا، نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميق والمسائل ذات الصلة (ISBA/23/C/6). ولاحظ المجلس أن جورجيا، وفرنسا، وكيريباس، وناورو، وهولندا قدمت، منذ الدورة الثانية والعشرين، معلومات عن تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميق. وأشارت وفود إندونيسيا وجمهورية كوريا والصين إلى العمليات التشريعية والتطورات الإدارية التي ستقدم تقارير بشأنها في الوقت المناسب، في حين قدم وفد فيجي معلومات مستكملة عن تشريعات بلده لعام ٢٠١٣. وأشار إلى المصادر القائمة للتشريعات النموذجية وإلى أن اعتماد التشريعات واللوائح والتدابير الإدارية هو من التزامات العناية الواجبة التي يتعين على الدول الوفاء بها وفقا لنظمها القانونية الخاصة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه

في دورته الرابعة والعشرين تقريراً عن حالة التشريعات الوطنية المتعلقة بالتعدين في قاع البحار العميق والمسائل ذات الصلة.

سابعا - تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس في عام ٢٠١٦ بشأن التقرير الموجز لرئيس اللجنة القانونية والتقنية

٩ - أحاط المجلس علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار الذي اتخذته المجلس في عام ٢٠١٦ بشأن التقرير الموجز لرئيس اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/23/C/8). وأعرب المجلس عن ارتياحه لمضمون التقرير وهيكله ورحب بهذه الوسيلة التي تمكّن من إضفاء مزيد من الشفافية على عمل الأمانة العامة فضلاً عن تقييم تنفيذ القرارات وبناء الذاكرة المؤسسية. وطلب المجلس تقديم تقرير مماثل في دورته الرابعة والعشرين وإضافة المسألة كبند دائم في جدول أعماله.

ثامنا - النظر، لأغراض الموافقة، في طلب مقدم من حكومة بولندا للموافقة على خطة عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات في المنطقة

١٠ - في الجلسة ٢٢٥ المعقودة في ١٠ آب/أغسطس، نظر المجلس في تقرير وتوصيات اللجنة القانونية والتقنية بشأن طلب الموافقة على خطة عمل لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات مقدمة من حكومة بولندا (ISBA/23/C/11).

١١ - وبناء على توصية اللجنة، وافق المجلس على الطلب وطلب إلى الأمين العام أن يصدر خطة العمل في شكل عقد مبرم بين السلطة وحكومة بولندا (انظر ISBA/23/C/14). وأعرب وفد بولندا عن تقديره للعملية الفعالة التي أفضت إلى الموافقة على طلبه.

تاسعا - النظر، لأغراض الموافقة، في طلب تمديد لمدة خمس سنوات لعقد استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن بين حكومة الهند والسلطة

١٢ - في الجلسة ٢٢٥ أيضاً، نظر المجلس في تقرير وتوصية اللجنة القانونية والتقنية بشأن طلب تمديد لمدة خمس سنوات لعقد استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن المبرم بين حكومة الهند والسلطة (ISBA/23/C/9).

١٣ - وبناء على توصيات اللجنة، وافق المجلس على طلب تمديد عقد استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن بين حكومة الهند والسلطة لمدة خمس سنوات، وطلب إلى الأمين العام أن ينقذ التمديد اعتباراً من ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧ (انظر ISBA/23/C/15). وأعرب وفد الهند عن ارتياحه للإجراءات الفعالة للنظر في طلبه وأشار إلى مشاركة بلده منذ مدة طويلة في استكشاف العقيدات المؤلفة من عدة معادن في المحيط الهندي.

عاشرا - تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة

١٤ - في ١١ آب/أغسطس، عرض رئيس اللجنة القانونية والتقنية تقريره عن أعمال اللجنة (ISBA/23/C/13). وأعرب المجلس عن تقديره للعمل الشاق الذي اضطلعت به اللجنة، وتناولت تعليقاته في معظمها أنشطة المتعاقدين ووضع خطط الإدارة البيئية، على سبيل الأولوية، واستعراض خطة الإدارة البيئية لمنطقة صدع كلاريون - كليبرتون. وأثنى المجلس أيضا على اللجنة لما أحرزته من تقدم كبير فيما يتعلق بمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، رحب المجلس بالشفافية واستمرار مشاركة أصحاب المصلحة في وضع مشروع النظام (انظر الفرع "ثالث عشر" أدناه). وكرر المجلس أيضا ما أعربت عنه اللجنة من ارتياح للتقدم المحرز صوب تنفيذ استراتيجية السلطة لإدارة البيانات.

١٥ - وترد مداولات المجلس بشأن تقرير رئيس اللجنة في قرار المجلس ISBA/23/C/18.

حادي عشر - تقرير لجنة المالية وتوصياتها

١٦ - في ١٠ آب/أغسطس، قدم رئيس اللجنة المالية تقرير اللجنة (ISBA/23/A/8- ISBA/23/C/10). وأعرب المجلس عن ارتياحه لنوعية التقرير. وشاطر المجلس شواغل اللجنة بشأن المستوى غير المستدام الذي وصله صندوق التبرعات الاستثمارية، وهو ما من شأنه أن يضر بعمل الصندوق في ما بعد عام ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، عدّل المجلس مرة أخرى التنقيح المقترح من اللجنة في ما يخص المعايير المتعلقة بإدارة الصندوق واستخدامه. ورحب المجلس بالتدابير المتخذة لتحقيق وفورات في التكاليف ولكنه شدد على ضرورة الحفاظ على جودة خدمات الترجمة الشفوية. ولاحظ المجلس أيضا أن مشاورات ستجرى لمناقشة الرسوم العامة التي يدفعها المتعاقدون.

١٧ - وفي الجلسة ٢٢٨، اتخذ المجلس، بناءً على توصية لجنة المالية، قرارا يتعلق بالمسائل المالية ومسائل الميزانية (ISBA/23/C/17).

ثاني عشر - تنقيح النظام الأساسي لموظفي السلطة

١٨ - في الجلسة ٢٢٥ المعقودة في ١٠ آب/أغسطس، نظر المجلس في إدخال تعديلات مقترحة على النظام الأساسي لموظفي السلطة نتيجة للتنقيحات التي أُدخلت على النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة الذي يستند إليه النظام الأول (انظر ISBA/23/C/4).

١٩ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، قرر المجلس أن يعتمد تلك التنقيحات للنظام الأساسي لموظفي السلطة وأن يطبقها مؤقتا بصيغتها الواردة في مرفق القرار ISBA/23/C/16، وذلك ريثما تقرها الجمعية.

ثالث عشر - مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

٢٠ - أبلغ المجلس بأن مشروع النظام الموحد المتعلق باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة الذي أعدته الأمانة العامة متاح في الموقع الشبكي للسلطة، إلى جانب مذكرة بشأن العملية التي أجريت

(ISBA/23/C/12) ومقترح من وفد هولندا (ISBA/23/C/5). وجرت الإشارة أيضا إلى قائمة الأسئلة التي يمكن لأصحاب المصلحة أن ينظروا فيها في إعداد بياناتهم (انظر ISBA/23/C/12، المرفق).

٢١ - وإضافة إلى التعليقات العامة على مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة التي قُدمت في سياق تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية، أشاد المجلس باللجنة لما قامت به من عمل في ما يتعلق بمشروع النظام وخريطة الطريق نحو اعتماده (انظر ISBA/23/C/13، المرفق). ورحب المجلس أيضا بتعميم مشروع النظام على أصحاب المصلحة، وشجعهم على تقديم بيانات بحلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر وفي موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وشكر المجلس أيضا اللجنة على تفانيها في العمل لإحراز تقدم في بلورة مشروع النظام من الإطار الهيكلي الأولي في عام ٢٠١٥ إلى الوثيقة الحالية التي تضم ١٠٧ صفحات.

٢٢ - وقدم عدد كبير من الوفود تعليقات أولية على عملية مشروع النظام وهيكله ومضمونه وعلى خريطة الطريق، معترفين بأنهما ما زالا في طور الإنجاز. وجرى التشديد على أنه سيكون من الضروري توفير ما يكفي من الوقت والموارد لتنفيذ كل خطوة من الخطوات المبينة في خريطة الطريق. وفيما يتعلق بالعملية، أكدت جميع الوفود أن الشفافية والتعاون المستمر مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة عنصرا أساسيان لإعداد النظام باعتباره أولوية من أولويات عمل السلطة. واقترح أيضا عقد الدورة الرابعة والعشرين للمجلس قبل انعقاد دورة اللجنة القانونية والتقنية لكي يتسنى للمجلس تزويد اللجنة بمزيد من التعليقات. وفي هذا الصدد، لوحظ كذلك أن مداولات الجمعية بشأن احتمال تنقيح الجدول الزمني للاجتماعات سيكون لها تأثير على خريطة الطريق وفعالية كلفة العملية المؤدية إلى اعتماد النظام.

٢٣ - وفيما يتعلق بهيكل مشروع النظام، لوحظ بارتياح أن النظام جُمع في مجموعة واحدة غير أنه من الممكن تحسينه أكثر لإتاحة مزيد من التسلسل المنطقي. وجرت الإشارة إلى أنه لا يزال من المهم تحديد الكيفية التي يمكن بها دمج البيئة وقواعد المديرية، والآلية المالية، في الإطار العام لمشروع النظام. ولوحظ أيضا أنه سيلزم القيام بمزيد من العمل لوضع الآليات المالية.

٢٤ - وأعرب عن عدة آراء تتعلق بضرورة إدراج الآليات المناسبة للإجراءات التي يتعين اتخاذها لحماية البيئة البحرية وكذلك أفضل الممارسات البيئية والتكنولوجية. ودُكر أيضا أن الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات في مشروع النظام يجب أن تتماشى مع الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وارتأت عدة وفود أن من الضروري القيام بمزيد من العمل لضمان التوازن بين الحقوق والواجبات، وبين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة وتوفير اليقين التنظيمي في ما يتعلق بأمور، منها على سبيل المثال، تاريخ الإنتاج التجاري. وجرت الإشارة أيضا إلى الاستعانة بنظام التعدين البري والنظام المتعلق بالنفط الحاليين في دعم وضع النظام.

رابع عشر - تقرير الأمين العام عن انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية

٢٥ - ناقش المجلس تقرير الأمين العام عن انتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية (ISBA/23/C/2).

٢٦ - وأعرب عن عدة آراء، تعلقت في الغالب بحجم اللجنة، والتوزيع الجغرافي للأعضاء، ونطاق الخبرة اللازمة لممارسة المهام وتمثيل المصالح الخاصة على نحو فعال من حيث التكلفة. و أُشير إلى أن من الضروري توفر القدرة على التنبؤ بتشكيل اللجنة، وحد أقصى لحجمها، ونطاق الخبرة ذات الصلة بخطة عمل اللجنة المقبلة. و جرت الإشارة إلى أن المجلس قرر في عام ٢٠١٦ أنه في موعد لا يتجاوز الدورة الخامسة والعشرين للسلطة، سيتوصل المجلس إلى قرار واضح وملزم بشأن عملية لتنظيم الانتخابات اللاحقة لأعضاء اللجنة. ولوحظ أيضا أن تقرير الأمين العام، بالنظر إلى وقت كتابته، لم يكن من الممكن أن يشمل النظر في سير عمل اللجنة بأعضائها الحاليين البالغ عددهم ٣٠ عضوا. وجرى التأكيد مجددا أيضا على أن إجراءات الانتخاب، على النحو الوارد في قرار المجلس المتعلق بحجم اللجنة وتشكيلها في المستقبل وعملية الانتخابات المقبلة (انظر ISBA/13/C/6)، ينبغي التقييد بها بشكل صارم وينبغي ألا تُقبل أي ترشيحات متأخرة.

٢٧ - ونُظر في مقترح مشترك بين المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولكن لم يُتوصل إلى توافق آراء بشأنه. وارْتُئي أن من السابق لأوانه التوصل إلى قرار في الدورة الحالية للسلطة. وسينظر في المقترح المشترك مرة أخرى قبل الانتخاب المقبل للجنة. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يعد تقريراً مستكملاً عن الفعالية من حيث التكلفة في عضوية المجلس الحالية ومقارنة بين اللجنة التي تضم ٣٠ عضواً ومجموعات أعضاء اللجنة بعد الانتخابات الثلاث السابقة.

خامس عشر - مواعيد انعقاد الدورة المقبلة للمجلس

٢٨ - ذكرت الأمانة العامة أن مواعيد انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للمجلس سيعلن عنها في الوقت المناسب. وعندئذ سيحين دور دول أوروبا الغربية ودول أخرى لتسمية مرشح لرئاسة المجلس في عام ٢٠١٨.

سادس عشر - مسائل أخرى

٢٩ - اختتم رئيس المجلس الدورة في ١٤ آب/أغسطس.